

١٧٨/٣١ — تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥)، و ٣٢٠٢ (د-٦-١) و ٣٢٨١ (د-٦-١) و ٣٣٦٢ (د-٦-٧)

### ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦-١) و ٣٢٠٢ (د-٦-١) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د-٢٩-١) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د-٦-٧) المؤرخ في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٣٥٠٦ (د-٣٠-١) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ،

وان تشير كذلك الى قرارها ٢٦٢٦ (د-٢٥-١) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن غايات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني واهدافها وتدابير السياسة العامة الخاصة بها ، وهو ما جرى استكماله وتعزيزه بقراريها المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وقرارها ٣٥١٧ (د-٣٠-١) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ بشأن الاستعراض والتقييم النصفيين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ،

وان تحيط علما بتقارير الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقدة في نيروبي في الفترة الممتدة من ٥ الى ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ (١٠٣) ، وبالتقرير المؤقت لمؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى (١٠٤) ، وكذلك التقارير الاخرى ذات الصلة بالموضوع ،

وان تحيط علما كذلك بالمقررات ذات الصلة التي اتخذت ، بشأن اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، في الاجتماع الوزارى الثالث لمجموعة السبعة والسبعين المنعقد في مانايلا في الفترة الممتدة من ٢٦ كانون الثاني / يناير الى ٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ (١٠٥) والمؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في كولومبو في الفترة الممتدة من ١٦ الى ١٩ اب/اغسطس ١٩٧٦ (١٠٦) ومؤتمر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية المنعقد في مدينة مكسيكو في الفترة الممتدة من ١٣ الى ٢٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ (١٠٧) ،

- 
- (١٠٣) انظر اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات ( منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع E.76.II.D.10 ؛ A/31/276 .
- (١٠٤) A/31/282 ، المرفق .
- (١٠٥) أنظر أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات ( منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع E.76.II.D.10 ) ، المرفق الخامس .
- (١٠٦) أنظر A/31/197 ، المرفق الثاني .
- (١٠٧) انظر A/C.2/31/7 ، الجزء الاول .

وان ترى بقلق عميق ومتزايد ان اجزاء من العالم النامي ما زالت تتعرض للعدوان والاحتلال الاجنبيين ، والفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى وسيطرة الاستعمار والاستعمار الجديد ، الأمر الذى يشكل عقبات رئيسية تعترض سبيل التحرر الاقتصادى والاندما فى البلدان النامية ككل كما يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين ،

وان تلاحظ ما أعربت عنه البلدان النامية من أسف لكون البلدان المتقدمة النمو لم تبد حتى الآن الارادة السياسية اللازمة لتنفيذ هذه المقررات الأساسية الصادرة عن الامم المتحدة وللوفاء بتعهداتها والتزاماتها ، ولتكيف سياساتها تحقيقا لهذا الغرض ،

وان تشعر بعميق القلق لأن معدلات التبادل التجارى لأغلبية البلدان النامية تدور حول عقد الامم المتحدة الانمائى الثانى الحالى ، ولأن هذه البلدان لديها عجز متزايد لم يسبق له مثيل فى موازين المدفوعات ، ولأن عبء الديون وصل فى كثير من البلدان النامية الى ابعاد لا يمكن التحكم فيها ، ويتوقع ان يكون معدل النمو فى البلدان النامية أقل من الهدف الذى حددته الاستراتيجية الانمائية الدولية والبالغ ٦ فى المائة بل أيضا أقل من معدل النمو الذى تحقق فى عقد الامم المتحدة الانمائى الاول ؛ ولأن الدخل الحقيقى للفرد فى عدد كبير من البلدان النامية ، لا سيما فى أقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية والجزرية وأشد البلدان تأثرا من بين البلدان النامية ، سيكون فى عام ١٩٨٠ أقل مما كان عليه فى بداية العقد ، اذا استمرت الاتجاهات الحالية ،

وان ترى ان الاجحاف القائم فى العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، هو احدى القضايا الرئيسية التى تواجه المجتمع الدولى ، وهى حالة يمكن ان تؤثر تأثيرا ضارا على التعاون الاقتصادى الدولى وتعزيز السلم والأمن العالميين ،

### أولا

١ - تؤكد ان قراراتها المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولى جديد تمثل التزاما من قبل جميع البلدان بضمن الانصاف فى العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وجهدا مدروسا ومتوصلا ومخططا للاسهام فى اندما البلدان النامية ؛

٢ - وتؤكد النتائج التى تم التوصل اليها فى الاستعراض والتقييم النصفيين للتقدم المحرز فى تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائى الثانى ، والواردة فى قرارها ٣٥١٧ (د-٣٠) المؤرخ فى ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ والتي عينت ، على وجه التحديد ، أوجه قصور خطيرة فى تنفيذ قرارها ٢٦٢٦ (د-٢٥) خلال النصف الاول من العقد ؛

٣ - وتعرب عن عميق قلقها وخيبة أملها لعدم نجاح مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى فى تحقيق أى نتائج ملموسة حتى الان ؛

٤ - وتؤكد من جديد انه ما زال ينبغى لجميع اعضاء المجتمع الدولى ، فرادى ومجتمعين ، اتخاذ خطوات وتدابير عاجلة أقوى وأكثر تحديدا للقيام ، دون ابطاء ، بوضع حد لجميع أشكال العدوان والاحتلال الاجنبيين والتمييز العنصرى والفصل العنصرى والاستعمار والاستعمار الجديد ،

وان من واجب جميع الدول كذلك ان تعتمد ، على نحو فعال ، الى دعم البلدان والاقليم والشعوب التي تتعرض لهذه الاشكال ومساعدتها حتى تستعيد سيادتها الوطنية وسلامتها الاقليمية وحقوقها الاساسية غير القابلة للتصرف وذلك بغية تعزيز الانماء والتعاون والسلام والامن على الصعيد الدولي ؛

٥ - وتعرب عن عميق قلقها ، برغم بعض التقدم في مجالات معينة ، ازاء بطء التقدم في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في قرارات ومقررات الجمعية العامة التي اتخذتها في دورتها الاستثنائيتين السادسة والسابعة ، وازاء الطابع المحدود الذي تتسم به الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

٦ - وتحث المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، على ابداء الارادة السياسية اللازمة في المفاوضات الجارية في مختلف محافل الامم المتحدة وفي أماكن أخرى بهدف التوصل الى الحلول الملموسة والعاجلة اللازمة لتعزيز العمل على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛

## ثانيا

١ - تقرر ان تقوم ، خلال دورتها الثانية والثلاثين ، بتقييم تفصيلي للتقدم المحرز في تنفيذ قراراتها ٢٦٢٦ (د-٢٥) ، و ٣٢٠٢ (د-٦) ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) ، و ٣٣٦٢ (د-٧) ، وذلك تحت بند واحد بعنوان "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥) المعنون "الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني" ، و ٣٢٠٢ (د-٦) المعنون "برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد" ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) المعنون "ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية" ، و ٣٣٦٢ (د-٧) المعنون "الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي" ؛

٢ - وترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة الاستعراض والتقييم أن يعدا تقييما أوليا لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين مع مراعاة أحكام الفقرات السابقة والتقارير التي تقدم ، على الصعيدين القطاعي والاقليمي ، من هيئات الامم المتحدة ومنظماتها المعنية ، وأي تطورات أخرى قد تحدث في هذه الاثناء ؛

٣ - وترجو من الامين العام ورؤساء هيئات الامم المتحدة ومنظماتها المعنية ، لدى التحضير لعملية الاستعراض والتقييم ، ومن الدول الاعضاء ، لدى اعداد تقاريرها الوطنية عن تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، مراعاة أحكام هذا القرار ، وبوجه خاص الفقرة ١ من الجزء الثاني منه ، مراعاة تامة .

الجلسة العامة ١٠٦

٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦